انتخاب رئيس الحكومة من المجلس النيابي ، انشاء مجلس اجتماعي اقتصادي ، انشاء محكمة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء . . . وهي النقاط التي وضعها حكمت الشهابي بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها يوم (١٢/١٩) .

وقد وفرت القمة المارونية المنعقدة بتاريخ ١٢/٣١ التغطية الطائفية لتصلب الرئيس فرنجية تجاه المقترحات السورية ، مفوضة اياه العمل على « توحيد الصف الماروني »، وذلك بعد ان تجاهلت مقرراتها « برنامج النقاط الخمس » ، اذ تضمنت تصريحات الاقطاب الموارنة المشاركين في القمة المواقف التالية :

١ ــ رفض المناصفة النيابية ما لم تكن مرتبطة باحصاء عام يشمل المغتربين .

٢ ــ رفض الغاء الطائفية السياسية لانه يشكل مساسا بالميثاق الوطني .

٣ ــ رفض انتخاب رئيس الوزراء من المجلس النيابي والتمسك بعرف الاستشارات .

وفي السياق نفسه ، حملت تصريحات الاقطاب الموارنة اتهامات مباشرة للثورة الفلسطينية ــ « كل كوارثنا هي نتيجة لعدم تطبيق الاتفاقات » ــ وعودة الى طرح اولوية مسألتي الامن والسيادة ، كما انها لم تخل من تهديدات واضحة بامكانية اللجوء الى التقسيم .

وبالرغم من اتجاه الطرف الاخر ــ اي الطرف الوطني الاسلامي ــ في قمة عرمون الاسلامية الثانية الى ضغط المطالب الوطنية والاسلامية المطلوب تحقيقها يومها ،واتفاق اعضاء القمة على حد ادنى من الاصلاحات المقترحة مما يفسح المجال امام استكمال طريق « القاسم المشترك » ، **فان مبادرة القوى المضادة الى حصار المنطقة الشرقية من بيروت (ابتداء من يوم ٧٦/١/٤) كشفت بما لا يفسح مجالا للشك عن رفض هذه القوى الدخول في اية تسوية انطلاقا من موازين القوى القائمة آنذاك واتجاهها نحو تحقيق الاهداف التالية :**

اولا : تصفية الوجود الفلسطيني والوطني اللبناني القائم في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوى التحالف الانعزالي كمدخل لفرض اعادة البحث في مسائل التواجد الفلسطيني المسلح في لبنان ، وافتعال المعارك مجددا تحت شعار تجريد المخيمات من السلاح للتركيز على الطابع « اللبناني ــ الفلسطيني » ــ حسب تعبيراتهم ــ للازمة وصولا الى **استدراج التدخلات العربية** على هذا الاساس ، مستفيدين كالسابق من حالة الانقسام العربي تجاه الازمة اللبنانية واشتداد الصراع العربي حولها ، خاصة من حيث تبني بعض الانظمة العربية مشروع ارسال قوات عربية الى لبنان . وكان حمود رياض قد ابرق في نهاية كانون الثاني ١٩٧٥ الى وزراء الخارجية العرب يدعوهم « الى التحرك السريع من اجل المساهمة في وقف نفجر الازمة اللبنانية » كما ان اسماعيل فهمي قد دعا في ١/٤ الدول العربية الى القيام « بجهد جماعي لوقف التدهور السياسي في لبنان» . ولم يتلق محمود رياض يومها سوى برقيتين جوابيتين :الاولى من السودان تستجيب لدعوته ، والثانية من منظمة التحرير تدعوه فيها الى القدوم الى بيروت ودمشق واجراء اتصالات عربية بعد التشاور مع هاتين العاصمتين .

ثانيا : استكمال خطة التهجير التي بدأتها القوى الانعزالية في سبتمبر وحارة الغوارنة من اجل احكام قبضتها على المناطق المسيحية الواقعة تحت سيطرتها والمضي من مواقع القوة في التهديد بالتقسيم ، خاصة بعد ان اخذت تتبلور **اتجاهات تقسيمية فعلية** داخل